Researcher Journal for Legal Sciences, ISSN: 5960-2706, Vol. 5, No. 2, December 2024, Pages 115-122
DOI: https:// doi.org/10.37940/JRLS.2024.5.2.6

The Legal System of Bank Acquisition in Jordanian Law

Dr. Muneer Hulaiel
Associate Professor - Faculty of Law - Jadara University – Jordan
hulaiel@jadara.edu.jo

Article Progress:

Received
4/8/2024

Accepted
14/10/2024

Publishing
20/12/2024

First Author

0009-0004-2909-0844

Abstract

This study deals with the legal implications of bank acquisition in its representation of important legal models of an important investment and economic nature in the stages of the current time, which have their own rules and foundations which are often different from the foundations and rules of the economy in its normal form, and explains the forms of bank acquisition and explains the difference between the processes of embody and conjoin in bank incorporation, as there are significant differences between them, in that embody means merging a bank with another bank; in the way that entity of the merged bank dissolves into the entity of the merging bank and the rights and obligations of a bank are transferred to the other bank, while in the process of conjoin the personalities of the merged banks expire in a new banking entity. The combination process takes place between a large bank and one or more small banks, as the acquisition can be a degree of voluntary and consensual banking merger between two banks to achieve certain goals under certain circumstances.

The study shows the legislative shortcomings in the Jordanian legal system and the inadequacy of the texts regulating banking acquisitions, which affects the course of economic and financial activity in the markets, as legislation plays a prominent role in stimulating economic activity and seeks to grow it by enacting the necessary legislation, in order to guarantee the interests of shareholders and creditors through the acquisition process, all of which requires taking legal procedures in relation to these operations.

Citation: Muneer Hulaiel, The Legal System of Bank Acquisition in Jordanian Law, Researcher Journal for Legal Sciences, ISSN: 5960-2706, Vol. 5, No. 2, December 2024, Pages 115-122

This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)
Publisher: College of Law, University of Fallujah

.Keywords: bank acquisition, incorporation, banking services, banking sector

النظام القانوني للاستحواذ المصرفي في القانون الأردني

د. منير هليل
أستاذ مشارك- كلية القانون – جامعة جدارا- الأردن
hulaiel@jadara.edu.jo

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام
2024/8/4

تاريخ القبول
2024/10/14

تاريخ النشر
2024/12/20

الخلاصة

تتناول هذه الدراسة الآثار القانونية المترتبة على الاستحواذ المصرفي في تمثيلها لنماذج قانونية مهمة ذات طابع استثماري واقتصادي مهم في مراحل الحقبة الزمنية الحالية، لها قواعدها وأسسها الخاصة والتي تخالف في كثير من الأحيان اسس وقواعد الاقتصاد بشكله العادي، وبيان صور الاستحواذ المصرفين وبيان الفرق بين عمليتي الضم والمزج في الاندماج المصرفي، حيث ان هنالك فروقا كبيرة بينهما، من حيث أن الاندماج بالضم يعني ضم المصرف المندمج مع المصرف الدامج؛ بمعنى أن كيان المصرف المندمج تذوب في كيان المصرف الدامج وتنتقل حقوق والتزامات المصرف المندمج الى المصرف الدامج، في حين في عملية المزج تنقضي شخصيات المصارف المندمجة في كيان مصرفي جديد. وأن عملية الاندماج تتم بين مصرف كبير ومصرف صغير أو أكثر، حيث ان الاستحواذ يمكن أن يكون درجة من درجات الاندماج المصرفي الإرادي والاتفاقي بين مصرفين لتحقيق أهداف معينة في ظل ظروف معينة.

وتوضح الدراسة القصور التشريعي في النظام القانوني الأردني وعدم كفاية النصوص الناظمة لأعمال الاستحواذ المصرفي، إذا ذلك يؤثر على مجريات النشاط الاقتصادي والمالي في الاسواق، إذ أن للتشريعات الدور البارز في تحفيز النشاط الاقتصادي وتسعى إلى نموه عن طريق سن التشريعات اللازمة، حفاظا على مصالح المساهمين والدائنين من خلال عملية الاستحواذ، كل ذلك يتطلب اتخاذ الاجراءات القانونية المرتبطة بهذه العمليات.

الكلمات المفتاحية: الاستحواذ المصرفي، الاندماج، الخدمات المصرفية، القطاع المصرفي.

كيفية استشهاد هذا البحث باللغة العربية : منير هليل،التنظيم القانوني للاستحواذ المصرفي في القانون الأردني، د. منير هليل *مجلة الباحث للعلوم القانونية* ,م 5، عدد 2، 2024

1. المقدمة

يُعَدُّ الاستحواذ المصرفي عملية يتم بموجبها الاستحواذ على بنك أو مؤسسة مالية أخرى من قبل بنك آخر، وتتم هذه العملية عادة عن طريق شراء الأسهم أو الأصول الأخرى للبنك المستهدف، حيث يمكن أن يكون الاستحواذ المصرفي طوعيًا أو غير طوعي، ويمكن أن يحدث لأسباب مختلفة، مثل توسع النشاط التجاري أو تحسين الأداء المالي؛ والاستحواذ المصرفي يعد موضوعًا مهمًا لأنه يمكن أن يؤثر على الخدمات المصرفية والاقتصادية بشكل كبير، ولذلك يجب فهم تأثيره على القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، وتلافي التحديات القانونية الناشئة عنه، والاستحواذ ظاهرة صحية حديثة، تؤدي إلى زيادة النمو والتطوير، وتمثل تحولات استراتيجية لها تأثيراتها المحتملة على هياكل الأعمال والأسواق المحلية والعالمية، إذ أن المصارف نظام عالمي له نظامه القانوني الذي لا يمكن لأي أحد الاستغناء عنه، فهو ينظم وسائل الدفع وأداء الثمن، وإبرام العقود، ومنح القروض، وتوفير السيولة النقدية بشكل عام ومستمر، وتقدم المصارف البطاقات البلاستيكية، والبطاقات الائتمانية، كما تستوفي المصارف مبلغ الفائدة المحددة بمرور الأجل الممنوح لمستخدم البطاقة في الوفاء، لذلك تأتي المصارف لتقوم بدورها الاقتصادي للمحافظة على استمراريتها، وأهميتها في مجال الاقتصاد والتجارة، وأهمية وجود النصوص القانونية التي ترتكز على توضيح الجوانب القانونية ضرورة ملحة، لتكون على درجة كبيرة في تحفيز التحسينات القانونية والتنظيمية، حيث يمكن أن تشكل نتائجها مرجعًا لصياغة سياسات جديدة وإجراء تعديلات قانونية تعكس احتياجات وتطلعات الشركات والمستثمرين في قطاع الأعمال في الأردن.

1-1. مشكلة الدراسة

تقوم مشكلة الدراسة حول القصور التشريعي في القانون الأردني وعدم كفاية النصوص القانونية المتعلقة بالاستحواذ المصرفي، وسوف يتم تناول ذلك وتوضيح مشكلة الدراسة من خلال البحث في الاثار القانونية المتعلقة بالاستحواذ المصرفي، وبيان صورها، وما ينتج عن السيطرة المالية والإدارية من الاستحواذ المصرفي.

1-2. أسئلة الدراسة

1. ما ماهية الاستحواذ المصرفي؟
2. ما الفرق بين الاستحواذ المصرفي والاندماج؟
3. ما هي صور الاستحواذ المصرفي؟
4. ما هي الأثار القانونية المترتبة على الاستحواذ المصرفي؟

1-3. هدف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار القانونية للاستحواذ المصرفي على البنوك والمؤسسات المالية، وكيفية تأثيرها على القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

1-4. منهج الدراسة

يستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي وسيتم استخدام هذا المنهج من خلال وصف المواد القانونية المتعلقة بالاستحواذ المصرفي، والاعتماد على تحليل النصوص القانونية والأنظمة المعمول بها.

1-5. الدراسات السابقة

المطيري، عبد الله حمدان غنام الجمهور، 2021، استحواذ المصرف التقليدي على المصرف الإسلامي: تقييم فقهي مالي: حالة استحواذ بنك الكويت الوطني على بنك بوبيان.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان عملية استحواذ المصرف التقليدي على المصرف الإسلامي، معتمدة دراسة حالة استحواذ بنك الكويت الوطني على بنك بوبيان الإسلامي في الكويت. وقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول يبين مفهوم الاستحواذ ودوافعه وأنواعه ومراحله، ومفهوم المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية إضافة إلى مفهوم استحواذ المصرف التقليدي على المصرف الإسلامي مركب، والفصل الثاني يوضح دوافع عملية استحواذ بنك الكويت الوطني على بنك بوبيان الإسلامي ومراحلها، إضافة إلى الإجراءات القانونية لهذا الاستحواذ، وموقف القانون الكويتي منه، وأما الفصل الثالث فيعرض التقييم الفقهي والمالي لعملية استحواذ بنك الكويت الوطني على بنك بوبيان الإسلامي وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن التكييف الفقهي لعملية الاستحواذ المصرفي هو عقد بيع الشريك حصته من الأسهم لطرف آخر وهو المستحوذ، والذي يدخل شريكا جديدا في البنك المستحوذ عليها، وأن حكم مشاركة من يتعامل بالربا هو الجواز مع الكراهة، واستقلالية بنك الكويت الوطني المستحوذ عن بنك بوبيان الإسلامي المستحوذ عليه، وانفصالهما التام الإداري والتشغيلي، وأن بنك بوبيان هو بنك إسلامي يعمل وفق الشريعة الإسلامية حتى بعد عملية الاستحواذ، وأظهر التقييم المالي وجود أثر كبير لعملية الاستحواذ على الأداء المالي لبنك بوبيان الإسلامي والذي انعكس على أداء بنك الكويت الوطني، وأوصت الدراسة ببحث مسائل استحواذ المصرف الإسلامي على المصرف التقليدي، ودراسة اندماج المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية.

2- ماهية الاستحواذ المصرفي

يشير مصطلح الاستحواذ المصرفي إلى عملية اندماج أو استحواذ شركة مصرفية واحدة على شركة مصرفية أخرى بغرض توسيع قاعدة العملاء وزيادة الأرباح حيث يتضمن الاستحواذ المصرفي شراء أسهم شركة مصرفية أو الحصول على شراء أسهم فيها مما يمنح البنك الجديد السيطرة الكاملة على البنوك المصرفية الأخرى، ويعتبر الاستحواذ المصرفي من الأساليب الرئيسة لتوسيع امتداد الشركات المصرفية في السوق وزيادة حجمها وتعزيز قدرتها التنافسية ومع ذلك، يتطلب الاستحواذ المصرفي موافقة الجهات التنظيمية

المختلفة واستيفاء العديد من الشروط القانونية والمالية مما يعني أنها عملية قانونية معقدة تتطلب تخطيطًا وإدارة كبيرة لكل من الشركات المعنية[1].

ويتضمن الاستحواذ إعلان عام للتواصل مع المساهمين، والكثير من الاجراءات لتنفيذها، وهي مختلفة بين القوانين الوطنية التي نظمت عملية الاستحواذ، باعتبار أنها تؤدي إلى السيطرة على شركة أخرى من خلال الاستحواذ على أصول وأسهم تلك الشركة[2].

1-2. مفهوم الاستحواذ المصرفي وأهميته

يُعَدُّ الاستحواذ المصرفي عملية شراء أو اندماج شركة مصرفية بأخرى بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات، وتحقيق المزيد من العوائد المالية وبشكل عام، يقوم المستثمرون في قطاع الخدمات المالية، بما في ذلك المصارف، بالتوسع باستخدام الاستحواذ المصرفي لتحقيق أهدافهم فيما يتعلق بالنمو والتوسع في الأسواق المالية[3].

تتيح عملية الاستحواذ المصرفية إمكانية توسيع النطاق الجغرافي للشركات المصرفية وزيادة حجم الأصول وتحسين الرواج التجاري لها بما يتيح إمكانية تخفيض التكاليف المتعلقة بالعمليات، أو الخدمات المالية المختلفة، وتمكن الاستحواذ المصرفي ايضا من التركيز على الخبرات والمهارات الفريدة للشركات المصرفية المستهدفة وزيادة القيمة العامة الناتجة عن تنويع المنتجات والخدمات المالية، وتحقيق الاقتصاديات من حجم ومقايضة الموارد المختلفة والكثيرة، وتحسين طرق الكفاءة التشغيلية، وزيادة أرباح المساهمين، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة على تجاوز التحديات القانونية، عندما يتطلب الأمر موافقة الأجهزة الرقابية المختلفة[4].

وتظهر أهمية الاستحواذ المصرفي في دورها الاقتصادي في دعم التحول الرقمي المتسارع في تحقيق أهمية الخدمات المالية نت حيث المساعدة على تعزيز التكامل التكنولوجي للخدمات المصرفية، وسرعة التطور التكنولوجي والمالي وتمكين قطاع الخدمات المالية من توفير خدمات أفضل وأكثر سرعةً ودقةً وثقةً وأمانًا للعملاء باستخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة بشكل أفضل وأكثر كفاءة[5].

بشكل عام، فإن الاستحواذ المصرفي يعد أداة فعالة لتعزيز النمو والتنوع وزيادة الأرباح المالية في صناعة الخدمات المالية، ولكن يتطلب عملية تخطيط دقيق وإدارة فعالة لضمان نجاح الصفقة وتحقيق الفوائد المرجوة.

2-2. المدلول اللغوي للاستحواذ المصرفي

1/2-2. التعريف في اللغة

اِستِحواذ: (اسم)، مصدر اِسْتَحْوَذَ، الاسْتِحْوَاذُ عَلَى أَمْلاَكِ الغَيْرِ: الاسْتِيلاَءُ عَلَيْهَا[6]، اِسْتَحْوَذَ، الاسْتِحْوَاذُ عَلَى أَمْلاَكِ الغَيْرِ: الاسْتِيلاَءُ عَلَيْهَا[7].

وهو مأخوذ من الاسم، استحواذ بمعني السيطرة والتحكم، والفعل أحوذ الشيء ومصدره استحوذ أي استولى على أملاك الغير[8]، وقد ورد لفظ الاستحواذ في القرآن الكريم في مواطن عده جميعها تدل على السيطرة والتحكم، منها قوله تعالي :" استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله "[9].

2/2-2. التعريف في الاصطلاح

"عملية اندماج تتم بين مصرف كبير ومصرف صغير أو أكثر والمصرف الصغير يذوب في المصرف الكبير ويحمل اسمه في الغالب ولذلك فان الاستحواذ يمكن أن يكون درجة من درجات الاندماج المصرفي الإرادي والاتفاقي بين مصرفين لتحقيق أهداف معينة في ظل ظروف معينة"[10].

يشير مصطلح الاستحواذ المصرفي إلى عملية استحواذ بنك أو مؤسسة مالية على بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى ويتم ذلك عن طريق الشراء الكامل لحصص البنك الأخر أو بالحصول على السيطرة عليه من خلال استحواذ جزئي ويهدف الاستحواذ المصرفي إلى توسيع نطاق الأعمال الاقتصادية والمالية للمصرف الذي يقوم بالاستحواذ وتعزيز محفظة الخدمات المصرفية والتمويلية التي يقدمها للعملاء بالإضافة إلى زيادة الأرباح وتحسين الأداء المالي للمصرف ويتطلب الاستحواذ المصرفي إجراءات قانونية معينة والحصول على موافقات من الجهات الرسمية، وتقديم عروض توضح الأسباب والأهداف المرجوة من الاستحواذ[11].

3-2. التمييز بين الاستحواذ المصرفي والاندماج

يُعَدُّ الاستحواذ المصرفي والاندماج من أبرز العمليات الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير قطاع الخدمات المالية وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي، من خلال توسيع نطاق الأعمال المصرفية وتحسين الأداء المؤسسي، حيث تتم عملية الاستحواذ المصرفي

(1) نهال عطيه قنديل، بعض الإشكاليات القانونية المترتبة بالشركات ذات غرض الاستحواذ – دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 2003، ص24.
(2) عبد السلام الوهيبي، الاستحواذ على الشركات، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، جامعة حائل، 2022، ص113.
(3) صلاح سري الدين، الشركات التجارية الخاصة في القانون المصرين الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص53.
(4) طاهر شوقي، الاستحواذ على الشركة، دراسة نظرية وتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص8.
(5) طاهر شوقي، المرجع السابق، ص12.
(6) معجم المعاني الجامع - معجم عربي. باب استحواذ.
(7) معجم المغني، باب استحوذ.
(8) قاموس المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، صدر في 1960 م.
(9) سورة المجادلة الآية 19.
(10) فوزية احمد عبد الحميد سعد، جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2006، ص 3.
(11) Ali-Yrkkö, J., A. Hyytinen and M. Pajarinen. 2005. "Does patenting increase the probability of being acquired? Evidence from cross-border and domestic acquisitions. Applied Financial Economics 15: 1007- 1017.

عن طريق أحد البنوك أو المؤسسات المالية لشراء حصة في بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى بهدف تحقيق السيطرة على هذا البنك أو توسيع نطاق أعمالها أما عملية الاندماج فتشمل اندماج بنكين أو مؤسستين ماليتين لتكوين بنك جديد أو مؤسسة مالية جديدة تكون أكبر حجمًا وتتمكن من توفير مزيد من الخدمات المالية[1]

بالتالي يجمع هذان المصطلحان على أهمية استغلال الفرص الاستراتيجية لتوسيع نطاق الأعمال المصرفية وتعزيز القدرة التنافسية ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التمييز بين الاستحواذ المصرفي والاندماج هي مهمة حيوية لفهم كيفية تحسين أداء البنوك والمؤسسات المالية وتطوير قطاع الخدمات المالية في الاقتصاد العالمي، تُستعمل كلمتا "دمج" و"استحواذ" في العديد من الدراسات كمرادفات، حيث يتم استخدام كل منهما كأداة للتوسع في النشاط الأساسي للشركة، أو لزيادة قدرتها التنافسية وتقليل تكاليف التشغيل، مما يؤدي إلى تعزيز كفاءة البنك المدمجة أو المستحوذة ورفع نسبة الربحية فيها، ويتم الوصول لهذه النتائج من خلال النظر في السيطرة على شركة أخرى تعمل في نفس النشاط التجاري أو في نشاط مكمل، سواء عن طريق شرائها جزءًا كبيرًا أو كاملًا من أسهم رأس المال لتصبح شركة مملوكة تابعة ومستحوذة عليها (الاستحواذ)، أو عن طريق دمجها بشكل كامل في شركة أخرى (الاندماج)[2].

كما يظهر الفرق بين عمليتي الضم والمزج في الاندماج المصرفي، حيث أن هنالك فرقًا كبيرًا بينهما، من حيث أن الاندماج بالضم يعني ضم المصرف المندمج مع المصرف الدامج؛ بمعنى أن كيان المصرف المندمج تذوب في كيان المصرف الدامج وتنتقل حقوق والتزامات المصرف المندمج إلى المصرف الدامج، في حين في عملية المزج تنقضي شخصيات المصارف المندمجة في كيان مصرفي جديد.

ويمكن التمييز بين الاندماج والاستحواذ من جوانب متعددة نتناولها كما يأتي:

1/3-2. الجانب القانوني:

وفقا لهذا الجانب فإن الاستحواذ يعني الحصول على نسبة حاكمية ومسيطرة تصل إلى 100٪ من أسهم المصرف المستحوذ عليه، مع الحفاظ على الكيان القانوني الخاص بالمصرف المستحوذ عليها ويستطيع المصرف المستحوذ بعدها بيع أسهمها في المصرف المستحوذ عليه إلى مستثمرين آخرين في حالة الرغبة في ذلك، أما الاندماج فيعني اندماج بنكين لدمج أصولهما ومطالبهما في كيان قانوني واحد تحت اسم تجاري جديد حيث ينتهي بذلك الكيان القانوني لكل من البنكين الدامج والمندمج، ويظهر كيان قانوني جديد، فقد يحدث الاندماج من أجل خلق مؤسسة أو بنك جديد تحت اسم جديد، ولكن بنفس الموجودات والمطالبات الخاصة بكل من البنكين الدامج والمندمج[3].

كما أنه ليس بالضرورة أن يكون الاندماج دائمًا بصورة (المزج) اندماج شركتان أو أكثر لتظهر نتيجة ذلك شركة جديدة، وانما يمكن أن يكون بصورة (الضم) اندماج شركتان أو أكثر في شركة قائمة.

2/3-2. الجانب العملي:

إن الاستحواذ وفقا لهذا الجانب غالبًا ما يكون عملًا عدائيًا أي يتم من جانب المؤسسة المستحوذة دون رضاء أو موافقة الإدارة في البنك المستحوذ عليه، فيحصل البنك المستحوذ على سيطرة كاملة على البنك المستحوذ عليه بشكل فوري، في حين يتم دمج بنكين في عملية الدمج، كما أن الاستحواذ غالبًا ما يكون عمليةً أقل تعقيدًا من الدمج، لأنه لا يتطلب موافقة الجمعية العامة أو إدارتي البنكين وعلاوة على ذلك قد تحدث تغييرات في إدارة البنك المستحوذ عليه في عملية الاستحواذ، بينما تتوافق إدارة البنكين في الدمج على هيكل إداري واحد ومجتمع عمل واحد وعندما يتم الدمج يحتفظ المساهمون في البنكين بمساهماتهم في البنك الجديد بينما قد يتم نقل ملكية أسهم البنك المستحوذ إلى مساهمي البنك المستحوذ عليه في الاستحواذ، ومن المهم التأكيد على أن كلًا الاستحواذ والدمج يمكن أن يساهم في تحسين عمليات الشركات المعنية، على الرغم من أن النتائج المترتبة على كل عملية قد تختلف باختلاف الظروف الخاصة بها لذلك، ينبغي على قادة الشركات اتخاذ القرارات المناسبة والاستشارة مع الخبراء قبل اتخاذ أي عملية استحواذ أو دمج[4].

3- الآثار القانونية للاستحواذ المصرفي

في خطوة جديدة نحو التحول الالكتروني، وتوفير قاعدة بيانات وسجلات الكترونية، قادرة على حفظ وإيداع وإصدار البيانات مع توفير الأمن والحماية والسرية اللازمة، تقوم المؤسسات المصرفية بتقديم خدماتها وإجراء معاملاتها من خلال الوسائل الالكترونية[5]، وكل هذه التطورات التي شهدتها السوق المصرفية أدت إلى لجوء المصارف الكبيرة إلى شكل جديد من العمل، هو شكل الاستحواذ على المصارف الأقل شأنًا بغرض زيادة قدرتها التنافسية والسيطرة على السوق المصرفي والالكتروني.

ويرى الباحث أن بيئة الاستحواذ المصرفي لا يزال يعتريها الغموض من عدة نواحٍ أبرزها الناحية القانونية، والفراغ التشريعي الذي أوجدته الاشكال القانونية الجديدة، لتمثل نماذج قانونية ذات طابع استثماري واقتصادي مهم في مراحل الحقبة الزمنية الحالية، لها قواعدها وأسسها الخاصة والتي تخالف في كثير من الأحيان اسس وقواعد الاقتصاد العادي؛ الأمر الذي يستلزم إيجاد الحلول لسد الفجوات

(1) صلاح سري الدين، المرجع السابق، ص51.
(2) حسين فتحي، عرض الاستحواذ على إدارة الشركات، دار النهضة العربية، مصر، 1998.
(3) محمد المصري، تقيم عمليات الاندماج والاستحواذ من قبل البنوك الاجنبية في القطاع المصرفي المصري، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013
(4) صالح السحيباني، وعبد العظيم موسى، الاندماج استحواذ: الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة، 2008
(5) محمد إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الالكترونية، دار الثقافة، عمان، الطبعة الثالثة، 2017، ص62.

التشريعية الحالية في سن قواعد وقوانين تنظم الاستحواذ. ومن هذا المنطلق تضمن هذا المطلب لصور الاستحواذ المصرفي والآثار القانونية المحتملة لعملية الاستحواذ.

1-3. الأثر القانوني المترتب على الاستحواذ المصرفي

لقد طالت المخاوف العديد الدول في الأسواق المالية، في ظل المتغيرات الاقتصادية، بسبب العولمة، إذ سعت الشركات إلى مواجهة تلك المتغيرات، ولجأت إلى إقامة التكتلات فيما بينها، لتكون لها القدرة في مواجهة أي تطور أو تغير في الظروف الاقتصادية الناشئة، حيث أن عدم سن القوانين اللازمة، يمكن أن يؤثر على التطور المالي والمؤسسي للدولة، دون استثناء أي مجال من المجلات سواء تعلق الأمر في مجال الاندماج أو الاستحواذ في اقتصاد أي بلد، وتلعب عمليات الاندماج والاستحواذ دورا مهما في البيئة الاقتصادية، وعادة ما يخضع هذا المجال للقوانين التجارية والقوانين الخاصة الأخرى، لذلك طورت الحكومات قوانين الاندماج والاستحواذ من أجل توسيع اقتصادات الولايات وتعزيز أداء الأعمال وبالتالي الحفاظ على بيئات تنافسية مناسبة لتحسين أداء الأعمال(1).

وتختلف الآثار القانونية المترتبة على الاستحواذ المصرفي من حيث البلدان والتشريعات والأنظمة المعمول بها، وفيما يلي يقوم الباحث بذكر بعض الآثار القانونية التي يمكن أن تترتب على الاستحواذ المصرفي(2):

1. قد تتطلب عمليات الاستحواذ المصرفي موافقة السلطات الرقابية المالية، التي تشرف على قطاعات الخدمات المالية في الدول عمليات الإحالة إلى سلطة المنافسة قد تطلب أيضًا في بعض الحالات.
2. بناءً على التشريعات المعمول بها في بعض الدول، يمكن أن تتضمن عمليات الاستحواذ المصرفي التزامًا بإجراءات خاصة لحماية حقوق المساهمين والعاملين وحقوق العملاء، ويجب الوفاء بهذه الالتزامات من قبل الجانب الاستحواذي.
3. قد تحتاج شركة المصرف الجديدة المنبثقة عن الاستحواذ المصرفي إلى اعتماد مواد تأسيسية جديدة أو تعديل مواد تأسيسية البنك المندمجتين وعادةً ما يحتاج لتحقيق ذلك إلى موافقة الجهات الرقابية المختصة.
4. يمكن أن تترتب على الاستحواذ المصرفي تحديات قانونية محتملة فيما يتعلق بمسائل التشغيل اليومي وتنظيم القانون العمالي والإجراءات القانونية الأخرى للشركتين المندمجتين.
5. يترتب عليها تغير بمجلس الإدارة واختيار مجلس إدارة جديد حيث ايضًا يترتب ان تتكون علاقة تبعية.

بشكل عام، فإن الاستحواذ المصرفي يحتاج إلى الامتثال للتشريعات والأنظمة المختلفة وموافقة الجهات الرقابية المختصة، ويتطلب الدقة والتركيز في التخطيط القانوني لضمان نجاح الصفقة وعدم التعرض للمشكلات القانونية في المستقبل.

بالنسبة للبنوك التي لم تشارك في عمليات الاستحواذ، تكون الأهداف والمشترين أكبر بكثير، وأقل رأسمالًا وأقل كفاءة من حيث التكلفة، وأقل ربحية مع توقعات نمو أقل، وكان المشترون أكثر مربح مع آفاق نمو أعلى، حيث أثرت العوامل الخارجية على الأهداف والمشترين بشكل مختلف، ولم تكن آثارها متسقة أو قوية لتغييرات حجم العينة.

يمكن القول إن الاستحواذ المصرفي يشكّل عملية معقدة تتطلّب اجراءات محكمة وموافقة الجهات التنظيمية والرقابية المختصة ولتحقيق الاستحواذ المناسب ينبغي اتّباع المعايير القانونية والأخلاقية، فقط بذلك يتم تحقيق مصلحة المستثمرين والمستفيدين من هذه العملية مع المحافظة على الكفاءة في المنافسة وأمن النظام المالي بالتالي، يعدّ الاستحواذ المصرفي ضروريًا في تطوير النظام المالي والقانوني للبنك ولهذا من الضروري أن تظل السلطات الرقابية على تواصل مع المتغيرات التي يمكن أن تؤثّر على السوق المصرفي وتضطلع بمسؤوليّاتها بحرص لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وتسعى الجهات المصرفية إلى تحقيق مصالحها في الأسواق من خلال عمليات الاستحواذ المصرفية، وتهدف إلى تحسين الأداء التشغيلي والمالي لها، وبرأينا أن ذلك يمثل جانبا إيجابيا رابحا لأعمالها، مما يمكن القدرة التنافسية لها، يرى الباحث أن تنظيم الآثار القانونية لعمليات الاستحواذ المصرفي يعد ضرورة في قانون الشركات الأردني، فهو يؤدي إلى تسهيل أعمال النشاط المتأتي من هذا النوع من النشاطات الاقتصادية والتجارية على حد سواء، وهو أمر تتطلبه الأسواق المالية.

وأيًّا كانت عملية الاستحواذ عملية استيلاء وسيطرة فإن هذه العملية تكتسب مختلف الجهات الاقتصادية حقوقًا تهدف إلى زيادة أرباحها وزيادة حصصها، وزيادة حقوقها، كحق التصويت، وحقها في شراء الاسهم المملوكة للمساهمين في الشركة المستحوذ عليها(3).

ويتبين أن الاستحواذ المصرفي حسب علم الاقتصاد والاعمال يهدف إلى السيطرة الكاملة من جميع النواحي الإدارية والمالية، على كافة أعمال وأشكال النشاط التجارية والمالي للشركة الأخرى، وهي عملية شراء لكامل اسهمها أو أجزاء منها، وهو عملية إحلال قانوني لمجلس إدارة جديد له التعبية الادارية والمالي والقانونية(4).

والاستحواذ وفقًا لما سبق هو عملية قانونية تشير إلى اكتساب السيطرة أو الملكية على شيء ما، حيث يمكن أن يكون أثر الاستحواذ المصرفي، يهدف إلى اكتساب السيطرة على ممتلكات مادية مثل العقارات، او الاصول المالية، أو يمكن أن يهدف إلى السيطرة على حقوق معنوية، مثل حقوق الملكية الفكرية، كحق المؤلف، أو براءة الاختراع، أو العلامة التجارية، أو الرسم الصناعي، والقوانين التي

(1) DePamphilis, D. (2010). Mergers, Acquisitions, and Other Restructuring Activities, Ed. Elsevier.

(2) Ambrose, B.W. and W.L. Megginson. 1992. "The Role of Asset Structure, Ownership Structure and Takeover Defenses in Determining Acquisition Likelihood. Journal of Financial and Quantitative Analysis 27: 575- 589.

(3) طاهر شوقي، المرجع السابق، ص 6

(4) علي حمودي، مفهوم اندماج واستحواذ الشركات، 2016، ص 33.

نظمت الاستحواذ تختلف في ما بينها حول تنظيم عملياتها التجارية والقانونية للاستحواذ؛ من حيث الحصول على موافقة الجهات الحكومية المختصة، والتزام المصرف بالقوانين الناظمة لعملية الاستحواذ، تجنبًا للمسائلة القانونية، وعدم التحايل على الدائنين[1].

إنه في ظل رغبة الشركات الكبرى والقطاعات المصرفية، على تشكيل كيانات اقتصادية كبيرة ذات جودة عالية، قادرة على المنافسة المشروعة، تمتلك الملائة المالية، بعملية قانونية مشروعة، لجأت الشركات إلى نظام التكتلات الاقتصادية باستخدام وسائل قانونية، إذا نرى أن قانون الشركات الاردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لسنة 2023، أورد عملية اكتساب الشركات في إطار تشكيل التكتلات الاقتصادية بمصطلح (تملك الشركات)، وهو مصطلح يستخدم بدلا عن مصطلح الاستحواذ على الشركات، ويرى الباحث أن كلاهما يؤدي إلى نفس الغاية وهي السيطرة الكاملة على الشركة والمستحوذ عليها، وهو بالتالي هدف اقتصادي سريع النمو، سريع الانتشار وتحقيق الغايات المرجوة منه، مع رأي الباحث بضرورة النص المباشرة على الاستحواذ في قانون الشركات الأردني.

ونلاحظ أن الاستحواذ هو حديث النشأة لذا لم يحظَ بالتنظيم القانوني المباشرة والفوري، مما حدا بالفقه إلى تناوله على نطاق يتعلق بارتباط الشركات بظاهرة اقتصادية لها دور مباشر في تحقيق المكاسب المالية باستمرار الشركات المستحوذة بالتطوير، وتحويل الشركات المستحوذ عليها من شركات تعاني الخسارة إلى شركات تزدهر بالربح والنمو، عندما تقوم الشركات بالمحافظة غلى استمرارية المشروعات القائمة[2].

لقد نص قانون الشركات الأردني في المادة (175) على اختصاص الهيئة العامة غير العادية في النظر في مناقشة بيع الشركة أو تملك شركة أخرى كليًا ويصدر القرار بالاستحواذ على أسهم الشركة بالأغلبية بنسبة 75% من مجموع الاسهم الممثلة في الاجتماع.

ونرى أنه لا بد من التزام أعمال الاستحواذ المصرفي بقانون الاوراق المالية، بهدف حماية مصالح المساهمين، وان تنطوي هذه الاعمال مع مبادئ مجلس هيئة الأوراق المالية، لضمان الشفافية والافصاح العادل والمعاملة المتساوية لجميع المساهمين، تجنبًا للعواقب القانونية ودعاوى المساهمين.

2-3. الآثار القانونية المترتبة على الاستحواذ بالنسبة لحقوق المساهمين والعملاء والعاملين في المصارف المستحوذ عليها

إن الاستحواذ المصرفي يثير جوانب مهمة تتعلق بحقوق والتزامات المساهمين في المصرف، وحقوق والتزامات تتعلق بالعاملين، ومدى تأثير ذلك على حقوق العملاء والعقود التي أبرمها المصرف المستحوذ عليه، وكذلك الآثار المترتبة على الاستحواذ بالنسبة للشركة المستحوذة.

وسوف يتم بيان كل ذلك في النقاط التالية:

1/2-3. الآثار المترتبة على الاستحواذ بالنسبة للشركة المستحوذ عليها: تخضع الشركة المستحوذ عليها لإعادة هيكلة، والاحتفاظ بشخصيتها الاعتبارية، وتستمر الشركة بالعمل باسمها التجاري وتحتفظ بحقوق الملكية الفكرية، وتظل حقوقها والتزاماتها والعقود التي أبرمتها مستمرة وقائمة، ويكون لها حق التقاضي والتمثيل في المحاكم وتعيين ممثل قانوني أو رئيس مجلس إدارة أو رئيس تنفيذي لها، لغايات تمثيلها قانونيًا[3].

ثانيًا: حقوق والتزامات المساهمين في المصرف: يشترط على الاقلية من المساهمين في الشركة المستحوذ عليها الامتثال لشروط وبنود الاستحواذ، وبناء عليه تقوم الشركة المستحوذة بإدارة الشركة المستحوذ عليها كجزء من الكيان، مع إصدار الحسابات المالية للشركة المستحوذ عليها ضمن ميزانية الشركة المستحوذة[4].

2/2-3. الآثار المترتبة على الاستحواذ بالنسبة للشركة المستحوذة: تقوم هذه الشركة بالسيطرة الكاملة على الشركة المستحوذ عليها، فلها الحق في تغيير مجلس الإدارة واتخاذ القرارات الضرورية المهمة التي تصب في مصلحة المصرف، ونصت المادة (1/204) من قانون الشركات الأردني على حق الشركة المستحوذة بالتحكم المالي والإداري كشركة تابعة إذا تجاوزت نسبة الشركة القابضة نصف رأس المال، أو كان لديها السيطرة في تشكيل مجلس الإدارة، بما في ذلك حقها في عقود العمل مع الغير أو الابقاء على العاملين والعقود المبرمة مع الغير.

رابعًا: حقوق العاملين: من المهم وضع الخطط الواضحة بشأن العاملين في المصرف المستحوذ عليه، إذ أن عملية الاستحواذ تؤدي إلى شعور العاملين بفقدان مراكزهم الوظيفية، في المصرف، وأرى أن مسالة الاحتفاظ بالموظف من عدمه مسألة راجعة إلى مصلحة المصرف، فيكون له الحق بالاحتفاظ ببعض العاملين وعدم الاحتفاظ بالبقية، ويرجع الأمر فيها إلى القواعد العامة لإعطاء العاملين حقوقهم المالية الممنوحة لهم بموجب القوانين والعقود المبرمة معهم، حيث ان المصرف قطاع خاص وليس لأحد سلطة عليه في ما يتعلق بالاحتفاظ بالعاملين، فيكون له الحق بالاستغناء عنهم، مع منحهم حقوقهم العمالية.

وكل ذلك لا يمنع صاحب المصلحة من اللجوء إلى القضاء للمطالبة بالأضرار التي تحصل لهم من عملية الاستحواذ، سواء تعلق ذلك بمصير المساهمين أو العاملين، أو العقود التي تم إبرامها مع الغير.

3-3. صور الاستحواذ المصرفي

يُشكِّل الاستحواذ المصرفي أحد الإجراءات المهمة التي تتخذها المؤسسات المالية بهدف توسيع نطاق أعمالها وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المالي وتتألف عملية الاستحواذ المصرفي من شراء مؤسسة مالية من قبل مؤسسة مالية أخرى لتكوُّن كيانًا مصرفيًا جديدًا وعادةً

(1) سام مناف بلول، الاستحواذ المصرفي وأثره على حقوق الغير، مجلة جامعة البعث، سلسلة العلوم القانونية، العدد الأول، 2023، ص45.

(2) ظاهر شوقي، المرجع السابق، ص196.

(3) حسين فتحي، الأسس القانونية لعروض الاستحواذ على الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص25.

(4) نهاد احمد إبراهيم السيد، الطبيعة القانونية لعروض شراء أسهم شركات الأموال ببورصة الأوراق المالية، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، العدد التاسع، 2020، ص37.

ما يتم اللجوء إلى الاستحواذ المصرفي في حالة عدم قدرة المؤسسات المالية على النمو داخليًا وبالتالي توسيع قاعدة العملاء وتحقيق المزيد من الإيرادات ولكن يعد الاستحواذ المصرفي أيضًا عملية مجهوده ومعقدة، تتطلب تحليلًا دقيقًا للقطاع المالي المستهدف والعملاء والتحديات الاقتصادية والتشريعات المالية المتعلقة لذا، فإن صور الاستحواذ المصرفي تمثل مجموعة من الأساليب والتقنيات والإجراءات التي تهدف إلى إنجاح هذه العمليات وتقليل المخاطر المصاحبة لها[1].

وبناء على ما سبق فإن **الاستحواذ المصرفي يتخذ عدة أشكال وصور**[2]:

1. **الاستحواذ الأفقي:** يتم فيه دمج بنوك تعمل في نفس القطاع المصرفي بهدف توسيع نطاق عملها والوصول إلى عملاء جدد.
2. **الاستحواذ الرأسي:** بينما يتم في الاستحواذ الرأسي دمج مؤسسات مالية تعمل في مراحل مختلفة من العملية المصرفية.
3. **الاستحواذ الجانبي:** فيتمثل في دمج بين بنوك تعمل في قطاعات مختلفة، ويهدف إلى توسيع الخدمات التي تقدمها كل بنك.
4. **الاستحواذ الاستراتيجي:** يتم فيه شراء مؤسسة مالية من طرف مؤسسة تعمل في قطاع مختلف، بهدف تنمية رأس المال العامل في شكل استثمار في المؤسسة المالية، وربما تكون هذه الصفقة تمثل جزءًا من رؤية المستقبل للمؤسسة الاستحواذية.

حيث بموجب الماد 82 من قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته: يجوز لأي بنك بموافقة مسبقة من البنك المركزي أن يشتري جميع أو بعض موجودات بنك آخر وحقوقه أو مطلوباته والتزاماته بما في ذلك:

1. أي تسهيلات مصرفية منحها البنك لعملائه او تعهدات اصدرها لصالح مستفيدين وجميع تأميناتها الشخصية والعينية وذلك دون حاجة للحصول على موافقة أي عميل او كفيل او راهن او مستفيد او أي شخص آخر ودون حاجة للتقيد بأي اجراءات تقييم او خلافه قد ينص عليها أي تشريع آخر.

2. أي حقوق او التزامات اخرى مهما كان نوعها بما فيها حقوق الاجارة وإذا كان بدل هذه الإجارة أقل من أجر المثل يعدل ليصبح مساويًا لأجر المثل ب- يكون للشراء الحاصل بموجب احكام الفقرة (أ) من هذه المادة حكم الاندماج لغايات الاستفادة من اعفاءات الاندماج ومزاياه المنصوص عليها في هذا القانون وقانون الشركات النافذ المفعول، ولهذه الغاية تسري على البنك البائع احكام البنك المندمج وعلى البنك المشتري احكام البنك الدامج او الناتج عن الاندماج.

حيث في مطلع 2022 شهد القطاع المالي استحواذ بنك المال الأردني على العمليات المصرفية وفروع مصرفي سوسيتيه جنرال وبنك عودة اللبناني، بحسب جمعية البنوك الأردنية، بالإضافة أن الجهاز المصرفي الأردني شهد عمليات استحواذ من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني على كل من البنك البريطاني "إتش إس بي سي" وعلى بنك الكويت الوطني، كما أبرم كابيتال بنك الأردني اتفاقًا للاستحواذ على بنك سوستيه جنرال الأردن كما تمت عمليات استحواذ في أوقات سابقة بين عدد من البنوك واندماج بعضها ببعض. ولفت إلى أنه لن يتم الاستغناء عن أي من العاملين في المصارف، بل أن هنالك التزامًا بالمحافظة على حقوقهم المالية والوظيفية كاملة[3].

وقد نصت (1/204) من قانون الشركات الأردني، على أن الشركة التي تقوم بالسيطرة المالية والإدارية على شركة او شركات اخري تدعي الشركات التابعة بواحدة من الطرق التالية وذكرت: 1- ان تمتلك الشركة القابضة أكثر من نصف رأس مالها أو 2- ان يكون لها السيطرة على تأليف مجلس ادارتها. فجعلت من الشركة التي تمتلك أكثر من نصف رأس مال شركة ما أو تشكل مجلس ادارتها تابعة لها.

ونصت المادة (221) شركات أردني بقولها لا يترتب على تحويل آية شركة إلى آية شركة أخري نشوء شخص اعتباري جديد، بل تبقي للشركة شخصيتها الاعتبارية السابقة، وتحتفظ بجميع حقوقها، وتكون مسؤولة عن التزاماتها السابقة على التحويل".

ويقتضي الاستحواذ اتخاذ شكل الشركة التي تمارس العمل المصرفي وفقا للتشريع الأردني. ونلاحظ نص المادة (6) من قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته، وجاء فيها أنه: ترخيص البنك: أ- يشترط لترخيص البنك أن يكون شركة مساهمة عامة، وهذا الأمر يقتضي أن يكون البنك القائم بعملية الاستحواذ شركة مساهمة عامة، حيث نص قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته رقم (20) لسنة 2023، على الأعمال المحددة للشركات المساهمة العامة في المادة (93/أ) أنه:" لا يجوز القيام بأي عمل من الأعمال التالية إلا من قبل شركات مساهمة عامة يتم تأسيسها وتسجيلها وفقًا لأحكام هذا القانون أعمال البنوك والشركات المالية".

4- الخاتمة

في نهاية البحث الموسوم بعنوان النظام القانوني للاستحواذ المصرفي في القانون الأردني توصل الباحث إلى أهم النتائج والتوصيات التالية:

4-1. النتائج:

1. يشير مصطلح الاستحواذ المصرفي إلى عملية استحواذ بنك أو مؤسسة مالية على بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى.
2. آثار الاستحواذ على المصارف تقتضي اتخاذ الاجراءات اللازمة لإنجاز عملية الاستحواذ والبدء بأعمال التحضير وأخذ الموافقات من الجهات اللازمة.
3. يحتاج الاستحواذ المصرفي الى موافقة من البنك المركزي والجهات الحكومية المختصة.

(1) حسام الدين الصغير، المفهوم القانوني للاندماج، دار الفكر الجامعي، 2004، ص29.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، صنع قرار الاندماج المصرفي وفعاليته، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية إدارة البحوث، (1999).

(3) زيد الدبيسية، عمان، تزايد الاستحواذ المصرفي في الأردن يثير التساؤلات، https://www.alaraby.co.uk/economy، مقال منشور على الانترنت، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٢

4. ليس بالضرورة أن يكون الاندماج دائمًا بصورة (المزج) اندماج شركتان أو أكثر لتظهر نتيجة ذلك شركة جديدة، وانما يمكن أن يكون بصورة (الضم) اندماج شركتان أو أكثر في شركة قائمة.

2-4. المقترحات:

1. اوصي المشرع الأردني بتنظيم الاستحواذ المصرفي وإجراءاته من خلال قانون البنوك وقانون الشركات.
2. توصي الدراسة تفعيل الدور الرقابي والاشرافي على عملية الاستحواذ بين المصارف، والنص على الرقابة في قانون الاوراق المالية.
3. توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والحلقات النقاشية بين المهتمين بالعمل المصرفي.
4. وتوصي الدراسة عند تفعيل الدور الرقابي، عقد الدورات من قبل المتخصصين في دائرة مراقبة الشركات، وجمعية البنوك، لمجالس إدارات المصارف، وموظفيها، ليعرفوا حقوقهم، تجنبا لإهمال مصالح العمال في المصارف أو مصالح المساهمين فيها.

5- المراجع

2-5. المعاجم العربية

- معجم المعاني الجامع - معجم عربي.
- معجم المغني
- قاموس المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، في 1960 م

2-5. الكتب باللغة العربية.

- حسام الدين، الصغير، المفهوم القانوني للاندماج، دار الفكر الجامعي، 2004.
- حسين، فتحي، عرض الاستحواذ على إدارة الشركات، دار النهضة العربية، مصر، .1998
- حسين، فتحي، الأسس القانونية لعروض الاستحواذ على الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
- سام، مناف بلول، الاستحواذ المصرفي وأثره على حقوق الغير، مجلة جامعة البعث، سلسلة العلوم القانونية، العدد الأول، 2023.
- صلاح، سري الدين، الشركات التجارية الخاصة في القانون المصرين الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- طاهر، شوقي، الاستحواذ على الشركة، دراسة نظرية وتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
- علي، حمودي، مفهوم اندماج واستحواذ الشركات، 2016.
- محمد، إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الالكترونية، دار الثقافة، عمان، الطبعة الثالثة، 2017.
- نهال، عطيه قنديل، بعض الإشكاليات القانونية المتربطة بالشركات ذات غرض الاستحواذ – دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 2003.

3-5. الرسائل الجامعية والبحوث

- صالح، السحيباني، وعبد العظيم، موسى، الاندماج استحواذ: الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة، 2008.
- عبد المطلب عبد الحميد (١٩٩٩)، صنع قرار الاندماج المصرفي وفعاليته، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية إدارة البحوث.
- فوزية، احمد عبد الحميد سعد، جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2006.
- محمد، المصري، تقيم عمليات الاندماج والاستحواذ من قبل البنوك الاجنبية في القطاع المصرفي المصري، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.
- نهاد، احمد إبراهيم السيد، الطبيعة القانونية لعروض شراء أسهم شركات الأموال ببورصة الأوراق المالية، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، العدد التاسع، 2020.

4-5. المراجع الاجنبية

- Ali-Yrkkö, J., A. Hyytinen and M. Pajarinen. 2005. "Does patenting increase the probability of being acquired? Evidence from cross-border and domestic acquisitions. Applied Financial Economics 15: 1007- 1017.
- DePamphilis, D. (2010). Mergers, Acquisitions, and Other Restructuring Activities, Ed. Elsevier.
- Ambrose, B.W. and W.L. Megginson. 1992. "The Role of Asset Structure, Ownership Structure and Takeover Defenses in Determining Acquisition Likelihood. Journal of Financial and Quantitative Analysis 27: 575- 589.

5-5. المراجع الالكترونية

1. زيد الدبيسية، عمان، تزايد الاستحواذ المصرفي في الأردن يثير التساؤلات، https://www.alaraby.co.uk/economy، مقال منشور على الانترنت، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٢